

مشكلات القياس المحاسبي

- - مفهوم القياس المحاسبي
- - آليات القياس المحاسبي
- - صعوبات القياس المحاسبي
- - معايير اختيار بديل القياس

مفهوم القياس المحاسبي

□ بالمفهوم العام هو تعبير عن خصائص شيء (سلعة)

ما باستخدام خصائص شيء آخر أو (سلعة أخرى)

□ بالمفهوم الاقتصادي: فهو **التعبير الرقمي عن**

الأحداث الاقتصادية ونتائجها، أي ترجمة الأحداث

الاقتصادية لتحويلها من تعبيرات وصفية إلى تعبيرات

رقمية.

القياس المحاسبي هو **احدى وظائف المحاسبة** التي

تتحقق في الممارسة العملية في كافة مراحل العمل

المحاسبي، وتترافق مع وظيفة التوثيق والتخزين،

وتسبق وظيفة تقديم المعلومات.

مزايا القياس المحاسبي

- يمكن من استخدام خصائص الأرقام وإجراء العمليات الحسابية، للحصول على المعلومات
- يساعد على **التعبير رقمياً** عن الأحداث الاقتصادية وعن آثارها في قدرات المشروع المالية والنقدية
- يمكن من **ترجمة الأحداث ونتائجها إلى أرقام** باستخدام وحدة قياس مناسبة، بغرض إنتاج معلومات تساعد المستخدمين لاتخاذ القرارات

آليات القياس المحاسبي

١. تحديد خصائص الحدث أو الواقعة حال حدوثها

٢. تحديد وحدة القياس الواجب استخدامها

٣. تجريد الحدث من خصائصه النوعية أي تحويله إلى

بيانات رقمية

مثال : عند حدوث عملية بيع يتم قياس الحدث بمفرده كما يلي:

١. أولاً تحديد نوع البضاعة المباعة وصنفها

٢. ثم تحديد وحدة القياس الكمي المناسبة (العبوة أو العبوة أو

الكيلوغرام)، لحصر الكمية

٣. ثم يتحدد سعر البيع لكل عبوة ومن ثم يتم احتساب ثمن الكميات

المباعة

متى يحدث القياس المحاسبي

١. في مرحلة التسجيل الأولي على المستند ثم في السجل اليومي للأحداث (في دفتر اليومية)
 ٢. في مرحلة التلخيص (أو الترحيل إلى دفتر الأستاذ) حيث يتم تجميع الأحداث الاقتصادية ذات الطبيعة الواحدة في حساب خاص بها، تسهلاً لعملية تشغيلها - رصيد الحساب يمثل نتيجةً لعملية قياس مجموعة الأحداث الاقتصادية ذات الطبيعة الواحدة خلال فترة زمنية محددة.
 ٣. في مرحلة التشغيل (أو إعداد القوائم المالية)، يتم فيها قياس آثار الأحداث الاقتصادية في موارد المشروع (نتائج أعماله، مركزه المالي وتدفقاته النقدية وغير ذلك).
- كل عملية قياس يرافقها عملية توثيق وتخزين لنتائج القياس

عوامل ظهور مشكلات القياس المحاسبي

- (١) عدم وضوح الإطار الفكري الناظم للقياس المحاسبي
- (٢) تعدد أغراض القياس المحاسبي وتبدل ظروفه
- (٣) تعدد بدائل القياس المحاسبي وصعوبة اختيار بديل
- (٤) صعوبة إجراء القياس لبعض الأحداث الاقتصادية
- (٥) اختلاف وتباين كفاءة القائمين بعمليات القياس
- (٦) عدم تحديد وحدة القياس المناسبة في المحاسبة المالية



عدم وضوح الإطار الفكري الناظم للقياس المحاسبي

□ هناك مفاهيم محاسبية غير واضحة

□ وهناك معايير دولية متغيرة ومتبدلة

□ في هذا الإطار تتحدد المفاهيم المختلفة المستخدمة في

عمليات القياس كمفهوم الدخل والإيراد والنفقة وغيرها:

الغرض من القياس، خصائص المعلومات المحاسبية،

وغير ذلك الكثير

□ يجب تحديث وتطوير وتنسيق هذا الإطار عبر عمليات

تأصيل علمي منهجي منظم

تعدد أغراض القياس المحاسبي وتبدل ظروفه

- خصائص المعلومات المحاسبية ترتبط بحاجة مستخدميها ويتحكم فيها بديل القياس
- غرض القياس خدمة الإدارة (لهذا تمسكت الأخيرة بالتكلفة التاريخية)
- غرض القياس خدمة المستثمرين (هؤلاء يفضلون التكلفة الجارية أو التاريخية المعدلة)
- تغير الظروف الاقتصادية وتبدلها (تضخم/كساد،) مع تفاوت توقيت القياس يخلق مشكلة خطأ التوقيت عند قياس الدخل

تعدد بدائل القياس المحاسبي وصعوبة اختيار بديل

◀ بدائل القياس متنوعة

← التكلفة التاريخية المعدلة

← القيمة الجارية بأنواعها

اختيار بديل القياس يجب أن يراعي:

❖ تحقيق مصالح المستخدمين؟

❖ أم توفير الموضوعية والفعالية للمعلومات المحاسبية؟

❖ أم ظروف القياس؟ (اقتصادية، بيئية، اجتماعية، الخ)

تعدد أدوات القياس المحاسبي

- ▶ أدوات القياس هي أدوات: كمية زمنية وقيمة/نقدية
- ▶ أداة القياس النقدي تختلف حسب غرض القياس
 - < القيمة الاسمية لوحدة النقد تدعم التكلفة التاريخية
 - < القوة الشرائية لوحدة النقد تدعم القيمة الجارية
- ▶ تختلف الطرق والقواعد المستخدمة في عمليات القياس باختلاف بدائل القياس وغرضه
 - < اختيار طريقة الوارد أولاً الصادر أولاً، مثلاً، في ظروف التضخم النقدي وانخفاض القوة الشرائية يساعد في تضخم الأرباح وتخفيض قيمة المخزون وهذا يكون غالباً في مصلحة الإدارة وضد مصالح المالكين والمستثمرين

خامساً- مشكلة تفاوت كفاءة نظم المعلومات المحاسبية

■ فكلما كان النظام المحاسبي والقائمين عليه أكثر كفاءة وإدراكاً باحتياجات المستخدمين وبمتطلبات وظروف القياس ومشكلاته، كانت نتائج القياس أفضل، والعكس بالعكس.

■ إن تفاوت كفاءة نظام المعلومات المحاسبي الذي يقوم بتنفيذ عمليات القياس تخلق مشكلات هامة من مشاكل القياس المحاسبي، منها مشكلة قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.

سادسا- صعوبة القياس لبعض الأحداث الاقتصادية والأنشطة من هذه الصعوبات:

□ الصعوبات المتعلقة بالمبادلات الخارجية للسلع والخدمات، وما يترتب عليها من مشكلات تغير أسعار الصرف عند ترجمة تلك العمليات إلى العملة المحلية.

□ المشكلات المتعلقة بالموارد البشرية والمسؤولية الاجتماعية.

فالأنشطة المتعلقة بهذه المجالات يمكن تحديد تكاليفها ولكن يصعب قياس منافعها (إيراداتها)، لأن هذه المنافع معنوية وليست مادية ويصعب بالتالي قياسها، لتعذر استخدام النقد كوحدة قياس لهذه المنافع. وعليه يصعب الحكم على مدى كفاءة هذه الأنشطة من الناحية الاقتصادية.

- تحديد وحدة القياس المحاسبي :

القياس يحتاج إلى وحدة قياس وأداة قياس، تناسب طبيعة المادة أو البند الجاري قياسه. تُصنّف وحدات القياس إلى:

١. وحدات القياس المادي (الطبيعي) أو الكمي: تستخدم هذه الوحدات لقياس الطول والمساحة والحجم والوزن منها : الكيلوجرام أو الطن، والمتر المكعب
 ٢. وحدات قياس الزمن: يتم قياس الزمن بوحدات قياس تناسبه وهي ساعة العمل أو يوم العمل أو الشهر أو العام.
 ٣. وحدات القياس النقدي: يُستخدم النقد كوحدة قياس للتعبير عن خصائص الشيء الجاري قياسه، مثل منفعة أصل أو سلعة. وتُعدُّ وحدة النقد (الليرة) أداة القياس النقدي المستخدمة في عملية القياس النقدي. هذا القياس يجري في مرحلة لاحقة للقياس المادي والزمني. فهو تابع لهما حيث يجري تحويل الكم والزمن إلى وحدات نقدية باستخدام معامل تحويل هو السعر.
- يمكن القياس النقدي من استخدام خصائص النقد للوصول إلى معلومات مختلفة كالربح والخسارة، وقيم الأصول ونسب الكفاءة والتطور وغيرها، حيث يتعدى الوصول إلى مثل هذه المعلومات باستخدام وحدات القياس الكمي والزمني فقط.

غير أن وحدة النقد كأداة قياس تتميز بأنها ثابتة المبلغ اسمياً أو قانونياً، لكن القوة الشرائية لها تتغير بتغير الزمان وبالتالي فإن قوتها الشرائية ليست ثابتة. هذا يثير مشكلات قياس محاسبي (للمبالغ التي تظهرها بنود القوائم المالية، لنتائج الأعمال وتأثيراتها المختلفة).

بعضهم يرى أن المحاسبة مطلوبٌ منها تقديم قيم حقيقية تمثل الواقع، آخرون يرفضون ذلك ويدّعون أن المحاسبة توثق عمليات وأحداث حصلت في زمن ماضٍ، ولا يجوز تغيير البيانات الخاصة بهذه العمليات والأحداث من وجهتي النظر هاتين ظهرت بدائل قياس متعددة، فكان:

القياس المستند إلى القيم الدفترية التاريخية.

القياس المستند إلى القيم الجارية.

وجاء آخرون ورؤوا ضرورة تعديل بدائل القياس المذكورة بتأثير تغييرات الأسعار فظهر:

القياس المستند إلى القيم الدفترية المعدلة. القياس المستند إلى قيم جارية معدلة.

ثم ظهرت وجهة نظر ثالثة تمثل مخرجاً لمشكلة اختيار أحد البدائل المذكورة، فتحدثت عن " القيم العادلة " .

٥ - معايير اختيار بديل القياس:

المعيار: مقياس عام يتم الرجوع إليه للحكم على مدى صلاحية بديل القياس، فالبديل الذي ينسجم مع المعايير يعتبر بديلاً مناسباً

المعايير المستخدمة ثلاثة :

١- معيار احتواء (أو عدم احتواء) البديل على أخطاء القياس.

٢- معيار التفسير.

٣- معيار الملاءمة.

أولاً : معيار أخطاء القياس:

أخطاء القياس تنجم عن المنطلقات التي يأخذها البديل عند إجراء القياس، وليس عن الأعمال الإجرائية لعملية القياس. فقد يأخذ بديل ما بالقيمة الاسمية للنقد كوحدة قياس بينما يأخذ بديل آخر بالقوة الشرائية له كبديل قياس؛ أو أن يأخذ أحدها بمبدأ التحقق للاعتراف بالإيراد في حين يخرج آخر عنه.

الأخطاء التي تتولد نوعان:

١ - أخطاء وحدة القياس : (Measuring – unit – Errors)

تظهر هذه الأخطاء بسبب اعتماد وحدة قياس معينة تهمل تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد المستخدمة في عملية القياس، كما في التكلفة التاريخية. خطأ وحدة القياس تقع فيه:

محاسبة التكلفة التاريخية ومحاسبة تكلفة الاستبدال ومحاسبة القيمة البيعية، في حين تتجنبه محاسبة المستوى العام لأسعار، ومحاسبة تكلفة الاستبدال المعدلة ومحاسبة القيمة البيعية

المعدلة بسبب استخدام القوة الشرائية لو وحدة النقد كوحدة قياس

٢ - أخطاء التوقيت : (Timing Errors)

□ تنجم عن وجود فجوة زمنية بين تاريخ حصول الحدث وتاريخ الإقرار عنه. خلال هذه الفجوة تحدث تغيرات في القيمة، لكنها لا تؤخذ بالاعتبار ثم يتم الإقرار عنها في وقت لاحق.

□ هذه الأخطاء يتسبب فيها مبدأ التحقق الذي يقضي بعدم الاعتراف بالإيراد إلا إذا تحقق فعلاً بالبيع، أما الإيرادات المتوقعة فلا يتم الاعتراف بها. من هنا نشأ الفرق بين المفهوم الاقتصادي والمفهوم المحاسبي لتحقيق الإيراد.

□ أخطاء التوقيت وقعت فيها التكلفة التاريخية، ومحاسبة الاستبدال ومحاسبة المستوى العام للأسعار ومحاسبة الاستبدال المعدلة، وتجنبتها محاسبة القيمة البيعية والقيمة البيعية المعدلة.

ثانياً: معيار التفسير: (Interpretability)

يقصد بالتفسير أن تكون القوائم المحاسبية مفهومة وسهلة القراءة سواء في مضامينها ومعانيها أو في استخدامها. ففي حال استخدام وحدة القياس النقدي الاسمية فإن القوائم ستحتوي أرقاماً لا تفسير لها ولا معنى ويتعذر استخدام المعلومات التي تحويها، بينما إذا استخدمت القوة الشرائية للنقد كوحدة قياس، فإن القوائم ستحتوي معلومات يمكن تفسيرها ومعرفة مضامينها وتكون أكثر قدرة على الإفادة منها محاسبة التكلفة التاريخية ومحاسبة تكلفة الاستبدال ومحاسبة القيمة البيعية لا تحقق هذا المعيار

تحققه تكلفة الاستبدال المعدلة ومحاسبة القيمة البيعية المعدلة أما محاسبة التكلفة التاريخية المعدلة فإنها لا تحقق هذا المعيار رغم استخدامها القوة الشرائية للنقد كوحدة قياس. السبب يعود إلى أن التكلفة التاريخية أساساً لا تقدم معلومات قابلة للتفسير .

ثالثا: معيار الملاءمة : (Relevance)

تستخدم الملاءمة كمعيار لتقييم بديل القياس. وهي تعني أن المعلومات التي ينتجها بديل القياس يجب أن تكون مفيدة ونافعة للمستخدمين، أي أن تتسجم مع متطلباتهم الخاصة في المعلومات التي يولدها البديل. إن استخدام هذا المعيار **مرتبط بفئات المستخدمين ورغباتهم وتغير احتياجاتهم إلى المعلومات**. وبذلك فإنه معيار غير ثابت عبر الزمن ويحتاج إلى "الإجماع" عند الحكم على بديل ما؛ فما هو ملائم لفئة ما من المستخدمين قد يكون غير ملائم لفئة أخرى، وعليه فإنه يتعذر تحديد البديل الأفضل بتجرد وحيادية.

● **الفلسفة البراغماتية** حلت هذه المسألة عن طريق "الإجماع"، فالبديل الذي تؤيده الأكثرية هو البديل المناسب.

● في الواقع الراهن تتولى هيئات ومنظمات مهنية وحكومية مسؤولية البحث واختيار البديل المناسب. هذه الهيئات والمنظمات تسيطر عليها غالبا مصالح فئات المستثمرين وأصحاب الأموال. أما مصالح المجتمع فلا وجود لمنظمات أو هيئات ترعاها عند البحث عن بديل القياس المناسب. هذه المصالح يتم مراعاتها بالقدر الذي لا تتعارض فيه مع مصالح الفئات المسيطرة على الممارسة المحاسبية.

إن معايير اختيار بديل القياس لا تزال بحاجة إلى مزيد من الدراسات والبحث الدؤوب، لتحديدها من منظور علمي معرفي شامل، بما يضمن، بالتالي إنتاج معلومات موضوعية ذات فعالية عالية.